

قراءة في واقع ومشاكل القطاع الفلاحي بولاية أدرار خلال الفترة: 2000-2015.

أ. مالكي رشيد
طالب دكتوراه بجامعة تلمسان
أ.د. بغداد شعيب
أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان
Email: malik_apsy01@yahoo.fr

ملخص:

نحاول من خلال هذا البحث الموجز التعرف على واقع ومشاكل القطاع الفلاحي بولاية أدرار، هذه الولاية التي سطع صوتها من خلال بعض منتجاتها الفلاحية الفريدة من نوعها، وكذلك من خلال استثماراتها الكبرى في هذا القطاع الفعال، بفضل أراضيها الشاسعة ومياهها العذبة الوفيرة.... إلخ، وأخيراً؛ الوقوف على أهم السبل الكفيلة بتنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي، والذي هو في أمس الحاجة إلى عناية ومتابعة مستمرة.

الكلمات المفتاحية: ولاية أدرار، الإنتاج الفلاحي، التنمية الفلاحية المحلية، الفلاحة الصحراوية.

Abstract:

Through this brochure, We try to identify the reality and the problems of the agricultural sector in Adrar state, this state that brighten her voice through some of its products peasant unique, as well as through major investments in this vital sector, thanks to the territory's vast fresh and abundant waters ... etc, and finally; stand on the most important ways to the growth and development of this vital sector, which is the dire need of continuous follow-up care.

Key words: Adrar, agricultural production, local agricultural development, agriculture desert.

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا فعالا وواعدا، يعد بالكثير من الفرص المتاحة لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، وهذا بإعطاء الفرصة للمستثمرين الفلاحين والفاعلين في هذا القطاع لرفع التحدي عبر مختلف ولايات الوطن، وتشجيعهم ودعمهم بمختلف أساليب الدعم. وفي هذا السياق، تعد ولاية أدرار أحد الولايات الصحراوية الطموحة والنموذجية في هذا القطاع، بتحقيقها لنتائج جد هامة بالرغم من محدوديتها، جعلت منها قطبا فلاحيا بامتياز[♦]، وبالرغم من وجود مشاكل وصعوبات تعترض تطوير وتنمية القطاع نحو الأحسن؛ ما يجعلنا نطرح التساؤلات التالية؛ ما هو واقع القطاع الفلاحي بالولاية؟، وما هي أهم المشاكل والمعوقات التي تعترضه؟، وما هي السبل الكفيلة بتنمية وتطوير القطاع بالولاية؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم البحث إلى ثلاث

محاور وهي:

- المحور الأول: تقديم القطاع الفلاحي في ولاية أدرار
- المحور الثاني: مشاكل ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي بالولاية
- المحور الثالث: السبل الكفيلة بتنمية وتطوير القطاع الفلاحي بالولاية

[♦] - بالخصوص إنتاج الحبوب، التمور، والصماطم.

المحور الأول: تقديم القطاع الفلاحي في الولاية

تضم منطقة الجنوب الغربي الجزائري أربع ولايات هي كالآتي: النعامة، بشار، أدرار، وتندوف، يحدها شمالاً ولايتي سعيدة والبيض، وجنوباً دولة مالي، وشرقاً ولايتي تمنراست وغرداية، أما غرباً المملكة المغربية والصحراء الغربية، وموريتانيا.

رغم أن المنطقة تشهد بعض التفاوتات بين الولايات المكونة لها، إلا أن هناك عوامل مشتركة تتقارب فيها، وكعينة لدراستنا، اخترنا ولاية من ولايات الجنوب الغربي الجزائري، عرفت بحيويتها ونشاطها المميز في القطاع الفلاحي، هي ولاية أدرار.

ولاية أدرار؛ بواقع قدراتها الفلاحية ومواردها المائية الهامة، والتي تحتاج إلى دعم وتسخير مجموعة من الإمكانيات المادية لتحديث وتطوير القطاع الفلاحي بها، حيث جريت واحداً من أكبر تجاربها الطموحة باستصلاحها لجزء هام من الأراضي الزراعية¹.

1) الإمكانيات الفلاحية القاعدية بولاية أدرار:

تقع ولاية أدرار في الجنوب الغربي الجزائري، يحدها من الشمال ولاية البيض و بشار وجنوباً دولة مالي، وشرقاً ولاية تمنراست وغرداية، أما غرباً ولاية تندوف، تقدر مساحتها الإجمالية بـ 427968 كلم²؛ أي ما يعادل 17.98 % من المساحة الإجمالية للتراب الوطني،

¹- TAFER ZOHEIR, « Première évaluation du PNDAR dans le sud Algérien », Mémoire pour obtenir le diplôme de Magister en développement rural, Institut National D'Agronomie, Alger 2003-2004, P 04.

وحسب التقسيم الإداري فإنّ الولاية موزعة على 11 دائرة و28 بلدية، منها 25 بلدية ريفية أي 89 %¹، وتقدر نسبة السكان العاملين في القطاع الفلاحي ما يعادل 75 % من العدد الإجمالي للسكان الناشطين، وبذلك يشكل القطاع الفلاحي القطاع الاقتصادي الرئيسي في المنطقة.

تشهد ولاية أدرار نقلة نوعية في القطاع الفلاحي تجسدت في بروز ملامح جديدة لهذا النشاط الذي تحول من فلاحية معيشية محدودة لا تتعدى البساتين إلى مساحات زراعية واسعة.

ويتجلى ذلك في تحقيق توسع المساحة الفلاحية الإجمالية بهذه الولاية إلى 383.641 هكتار بعدما كانت مقتصرة على الواحات والبساتين وذلك بفضل سياسة استصلاح الأراضي الفلاحية التي انتهجتها الدولة والبرامج والامتيازات التي خصصتها منذ الاستقلال لاسيما منها الموجهة لفائدة ولايات الجنوب بهدف تحقيق الأمن الغذائي. وقد مكنت مختلف البرامج المسطرة في هذا الإطار من استغلال 36.981 هكتار من المساحة الفلاحية الإجمالية، منها 30.774 هكتار مساحة مسقية. كما ساعدت هذه الآليات في تحفيز النشاط الفلاحي بالمنطقة، حيث تم استحداث 28.898 مستثمرة فلاحية عبر مختلف أقاليم الولاية بمساحة مقدرة بـ 38.243 هكتار موزعة كالتالي:

✓ النمط التقليدي: 21.115 مستثمرة على مساحة 19.992 هكتار

¹ - رشيد مالكي، تمويل القطاع الفلاحي عن طريق الاعتماد الإيجاري حالة الجنوب الغربي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والتنمية، جامعة وهران 2008-2009، ص 145.

✓ نمط الاستصلاح (الحيازة، الامتياز الفلاحي ..): 6460 مستثمرة على مساحة 18.242 هكتار.
بالإضافة إلى تواجد مناطق مهمة ذات قدرات فلاحية كبرى، تم إحصائها من طرف المصالح الفلاحية للولاية.

الجدول رقم(01): المناطق المهمة ذات القدرات الفلاحية الكبرى بولاية أدرار

المنطقة	إجمالي المساحة (هـ)	المساحة المستغلة (هـ)	المساحة المتوفرة
أوقروت	24 300	9 510	14 790
مطارفة	13 500	6 490	7 010
سبع	38 000	5 100	32 900
فنوغيل	23 000	4 000	19 000
زاوية كنتة	100 000	4 000	89 690
انزجمير	15 000	10 310	13 000
تيمقطن	14 900	0	14 900
المجموع الكلي	251 700	41 410	210 290

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار، 2016.

ومن بين الإمكانيات الأخرى التي تتوفر عليها الولاية¹:

- قدرات هامة من حيث المساحة القابلة للسقي، بسبب وجود مخزون هائل من المياه الجوفية.
- مناخ ملائم لإنتاج التمور بأصناف متنوعة، الخضروات في

¹ - مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار، يوم الإرشاد الفلاحي، دار الثقافة لولاية أدرار، يوم 2016/10/01، ص 16.

الحقول والبساتين وتحت البيوت المحمية بصفة مبكرة، الحبوب بمختلف أنواعها الشتوية (القمح الصلب واللين، الشعير، الخرطال) والصيفية (الذرة البيضاء والصفراء)، البقوليات، الزراعات الصناعية إلى جانب مساهمتها في تحقيق وفرة غذائية محلية في الإنتاج الحيواني.

- منتج فلاحي ذو نوعية جيدة خالية من الأمراض بفعل العوامل المناخية الملائمة.
- قلة استعمال الأدوية المعالجة بالمقارنة مع مناطق أخرى.
- وجود مناطق رعوية شاسعة.
- إمكانية استعمال الطاقات المتجددة (الشمسية والهوائية).
- توفر الهيئات المالية (بنوك، صندوق التأمين الفلاحي) عبر مختلف الدوائر الكبرى للولاية لتقديم خدمات للمستثمرين والفلاحين (قروض، تأمينات).

مصادر المياه:

يعتبر الماء العامل الأساسي في استغلال المساحات المتاحة والتي ستستغل في المستقبل، وبالتالي فهو العامل الهام في زيادة الإنتاج الفلاحي، وفي استقرار الفلاحين ومربي المواشي، ويلاحظ أن مصدر الماء هو الآبار العميقة والآبار السطحية، والفقارات، ويصل عدد الآبار العميقة بالولاية إلى ما يقرب من 576 بئر عميق، منها 267 مستغلة وبمنسوب يقدر ما بين 300 لتر/ثانية إلى 700 لتر/ ثانية. أما الآبار العادية فيصل عددها إلى ما يقرب من 13.652 بئر

وبمنسوب متوسط يقدر بـ 6 لتر/ ثانية للبئر.

وهناك عملية السقي بالطريقة التقليدية المعروفة بنظام السقي بالفقارة وهي طريقة جد اقتصادية وصديقة للبيئة، حيث تستخدم في سقي الواحات والبساتين التقليدية، ويصل عددها إلى 720 فقارة بمنسوب 0,99 ل/ ثا، حسب إحصائيات عام 2015، والملاحظ أن هناك تناقصا في عدد الفقرات من سنة لأخرى، حيث أحصت المصالح الفلاحية للولاية في عام 2003 ما يناهز عن 909 فقارة، بتناقص 189 فقارة خلال 12 سنة¹.

المستثمرات الفلاحية:

الجدول رقم (02): توزيع عدد المستثمرات الفلاحية حسب طبيعة المستثمرة

للموسم الفلاحي 2014/2013

النسبة	العدد	طبيعة المستثمرة
75,05	21.515	مزارع تقليدية
20,21	5.794	*APFA
0,51	147	مزارع امتياز
0,01	4	محطات تجارب ومزارع نموذجية (EPA)
4,21	1.206	رعاة Eleveurs
100	28.666	المجموع

المصدر: تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار للموسم الفلاحي 2014/2013، ص05.

¹ - مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار، يوم الإرشاد الفلاحي، مرجع سابق، ص16.

* - استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية

حصيلة الاستثمارات العمومي في القطاع الفلاحي:

- المشاريع المنجزة في إطار الاستثمار العمومي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016 تتمثل فيما يلي¹:
- ✚ إيصال شبكة الكهرباء بالمحيطات الفلاحية على طول 925 كلم من خطوط MT/BT موزعة عبر الولاية.
- ✚ إنجاز وإيصال شبكة الكهرباء لـ 200 نقيب للسقي وترميم 21 نقيب.
- ✚ تجهيز 115 نقيب للسقي.
- ✚ إنجاز 3.553 بئر للسقي وترميم 1991 بئر.
- ✚ إنجاز 217 بئر رعوي ترميم 40 بئر.
- ✚ إنجاز 272 كم من المسالك الفلاحية.
- ✚ ترميم 828 فقارة عبر الولاية.
- ✚ إنجاز 16 مشروع جوازي لاستصلاح الأراضي (برامج التنمية الريفية).
- ✚ إنجاز وتجهيز 15 نقيب لتدعيم الفقارات.
- ✚ إنجاز 78 بئر لتدعيم الفقارات.
- ✚ تجهيز 37 بئر بالطاقات المتجددة (الشمسية والهوائية) لتدعيم الفقارات.
- ✚ إنجاز قنوات توصيل لـ 09 أنقاب لدعم الفقاقير.

¹ - مدير المصالح الفلاحية، قطاع الفلاحة ومكانيات الاستثمار، مداخلة مقدمة في إطار اليوم التوجيهي لترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي بولاية أدرار، دار الثقافة لولاية أدرار، يوم 23 ماي 2016، ص 34-35.

(2) الإنتاج الزراعي:

يضم الإنتاج الزراعي، كلا من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، وتعد معرفة الوضعية المتعلقة بهما أمراً أساسياً للوقوف على مدى تطورهما، ومعرفة أهم الأسباب التي تقف عائقاً في سبيل تنميتهما.

(1-2) الإنتاج النباتي:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة هامة في القطاع الزراعي، وتتجلى هذه المكانة في كونه الركيزة الأساسية لتوفير الغذاء، وبتوفيره يتحقق الأمن الغذائي؛ والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الزراعة يضم شعباً متنوعة من التراكيب المحصولية، لعل من أبرزها محليا؛ شعبة الحبوب، شعبة الخضار، شعبة البقوليات إلى جانب الزراعات الصناعية..الخ¹. يعتمد الإنتاج النباتي في ولاية أدرار على طرق بدائية وأخرى حديثة، حيث عرفت الولاية توزيعاً وانتشاراً واسعاً في استصلاح الأراضي الزراعية منذ صدور قانون أوت 1983 الخاص باستصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية الفلاحية في المناطق الجنوبية والهضاب العليا بالخصوص...وعليه فقد عرف الإنتاج الفلاحي هو الآخر تغيرات من سنة لأخرى.

وفيما يلي الجدول رقم (02) الذي يوضح تغيرات الإنتاج لكل منتج في الفترة الممتدة من الموسم الفلاحي 2013/2014 إلى الموسم الفلاحي 2014/2015.

¹ - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010، ص 149.

قراءة في واقع ومشاكل القطاع الفلاحي ... أ. مالكي رشيد & أ.د. بغداد شعيب

الجدول رقم (03): تغيرات الإنتاج لكل منتج في الفترة الممتدة من الموسم الفلاحي 2014/2013 إلى الموسم الفلاحي 2015/2014

الموسم	2014/2013		2015/2014		التطور بـ %	
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (ق)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (ق)	المساحة	الإنتاج
الحبوب منها: تحت الرش المحوري	9.185,3 4.073,0	270.653 147.335,5	10.081,3 4.490,3	315.249 171.665	9,75 16,47	
غرس النخيل	27.907	907.278	28.327	910.331	1,50 0,33	
الخضروات بأنواعها منها: تحت البيوت البلاستيكية الطماطم الحقلية	4.499,2 82,8	724.172,3 47.976,1	5.610,0 93,0	998.487,1 53.573,1	24,68 37,87	
العلف	1.442,2	284.224,3	1.602,1	354.902,5	11,08 24,86	
زراعة صناعية التبغ	696,2 463	14.755,0 11.138,5	710,2 531,5	15.115,0 13.097,7	2 2,44	
البقوليات	83,1	503,7	91,1	577,8	9,62 14,71	
أخرى	130,3	1060,4	133,2	1128,3	2,2 6,4	

المصدر: مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار 2016.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنَّ هناك تزايداً في جل المحاصيل الزراعية النباتية، ويرجع هذا لزيادة المساحة المزروعة، وزيادة استعمال مجموعة من التقنيات الحديثة؛ كتقنية السقي بالتقطير وتقنية الري بالرش المحوري، والزراعة المحمية في البيوت البلاستيكية، ومكننة القطاع

الفلاحي...الخ*؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأساليب الدعم وسياسة الدولة للقطاع الفلاحي، كدعم سعر الكهرباء وتوصيلها للمحيطات الفلاحية ودعم اقتناء التجهيزات والمعدات الفلاحية...الخ؛ وبفضل هذه الأساليب والسياسات المنتهجة، حقق القطاع الفلاحي في الميدان نتائج جد معتبرة خلال الفترة الممتدة من الموسم الفلاحي 2001/2000 إلى الموسم الفلاحي 2015/2014 حسب المعطيات المطلع عليها من مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار، فيما يخص الإنتاج النباتي؛ حيث تم تحقيق على سبيل الذكر لا الحصر في الموسم الفلاحي 2015/2014، كما هو مبين في الجدول أعلاه 910.331 قنطارا من التمور من مساحة مغروسة بلغت 28.327 هكتار، كما قدر عدد أشجار النخيل الموجودة بـ 3.798.965 نخلة؛ منها 2.766.100 نخلة مثمرة، في حين تم إنتاج قرابة 315.249 قنطارا من الحبوب منها أكثر من 171.665 قنطارا تحت الرش المحوري من مساحة مزروعة فاقت 4.490 هكتار.

كما تم في ذات السياق إنتاج 998.487,1 قنطارا من الخضروات منها 355.291 قنطارا من الطماطم الحقلية على مساحة تزيد عن 5.600 هكتار، إضافة إلى 15.115 قنطارا من منتجات الزراعات الصناعية على مساحة تقدر بـ 710,20 هكتار وأكثر من 570 قنطارا من البقول الجافة.

*- يقصد بها كل مستلزمات ومدخلات الإنتاج الفلاحي، والتي تسمح بزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، وبالتالي زيادة المردودية الفلاحية.

2-2 الإنتاج الحيواني:

يعتبر الإنتاج الحيواني مكملًا حيويًا للإنتاج النباتي من حيث الطلب على الأغذية العلفية المتنوعة، أو ما يحققه من دخل زراعي مهم؛ من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان، وكذا لما يوفره للصناعات التحويلية من مواد أولية خامة (كالجلود، الصوف، الحليب ومشتقاته..)، والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الزراعة يشمل على إنتاج الدواجن من لحوم وبيض، ومنتجات الماشية من لحوم وحليب، ولرغد الصناعة المحلية من الجلود والصوف، والوبر، بالإضافة إلى تربية المائيات.

2-2-1 تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء¹:

قبل أن نتعرف على واقع إنتاج اللحوم، بوجدنا لو أخذنا لمحة حول عدد رؤوس الثروة الحيوانية المهمة في الولاية للموسم الفلاحي 2014/2015، باعتباره آخر موسم تضمنته الدراسة.

- عدد الثروة الحيوانية بالولاية:

تتميز ولاية أدرار بمساحة رعوية واسعة جدا مقدرة بـ 86.000 هكتار تستغل من طرف المربين والبدو الرحل والمقدر عددهم بـ 1237 منهم 825 بدائرة برج باجي المختار. أما العدد الإجمالي للماشية فهو في حدود 691.951 رأس موزعة كالتالي²:

¹ - لا يتضمن إنتاج السمك.

² - مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار، يوم الإرشاد الفلاحي، دار الثقافة لولاية أدرار، يوم 2016/10/01.

الأبقار: 1.519 رأس منها 493 بقرة حلب
الأغنام: 480.033 رأس منها 116.337 نعجة
الماعز: 159.690 رأس منها 60.298 معزة
الإبل: 50.709 رأس منها 21.401 ناقة
أما العدد الإجمالي للدواجن فهو في حدود 664.397 دجاجة.

- تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء:

شهد إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء تطوراً ملحوظاً بسبب زيادة الإقبال عليها من قبل المواطنين، ما جعل الدولة تشجع وتدعم هذا الإنتاج، محاولةً منها التقليل من استيراده من الخارج¹، إضافة إلى بذل جهود بارزة لصناعة الدواجن لزيادة إنتاج اللحوم البيضاء، وذلك لغرض تخفيف الضغط المترتب على استهلاك اللحوم الحمراء وتلبية أذواق المستهلكين.

¹ - فوزية غربي، مرجع سابق، ص 201.

قراءة في واقع ومشاكل القطاع الفلاحي ... أ. مالكي رشيد & أ.د. بغداد شعيب

الجدول رقم (04): تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء

السنوات الإنتاج	2000	2005	2010	2014	2015	التطور بـ % 15/14
اللحوم الحمراء (ق)	33561	40250	65575	60361	62049	2,8
اللحوم البيضاء (ق)	2322	6850	7198	14465	14079	-2,7
الحليب (10 ³ لتر)	5610	9120	11035	14401	11734	-18,5
البيض (وحدة)	267700 0	730700	-	-	-	-
الجلود (ق)	1455	1987	5135	2630	4715	79
الصوف (ق)	31	41	40	41,5	51,2	23,3

المصدر: - مصلحة الإحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار 2006.

- مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار، 2016.

من بيانات الجدول أعلاه، يتبين أن إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء عرفت ارتفاعا معتبرا ومستمرًا من سنة لأخرى، لتصل اللحوم الحمراء إلى أعلى مستوياتها في عام 2010 إلى 65575 قنطارًا محققة بذلك نمو إيجابي بنسبة 95,4 % مقارنة بسنة الأساس 2010، وبالنسبة للحوم البيضاء في عام 2014 إلى 14465 قنطارًا محققة بذلك معدل نمو إيجابي قدره 523 % مقارنة بسنة الأساس 2010، وسبب هذه الزيادة، إذ استثنينا التراجع الذي شاهده اللحوم الحمراء والبيضاء فيما بعد، يعود إلى وجود وحدات للإنتاج مدعومة في إطار برامج الدولة، وكذا

استعمال التقنيات الحديثة في تربية ومتابعة الدواجن، وتوفير الأغذية والرعاية الصحية المناسبة لها، لكن الملفت للنظر هو التراجع التام الذي شهده إنتاج البيض، وهذا بسبب غلق كل الوحدات المنتجة له بسبب التكاليف الباهضة واستياء المنتجين من ارتفاع تكلفة العلف والأغذية الصناعية الخاصة بهذه الدواجن...، أما الحليب فقد عرف تراجعاً في الموسم الفلاحي (2014/2015)، حيث شهد تطوراً محسوساً في المواسم التي قبله، بسبب العناية التي توليه له الدولة وكذا التقنيات المتطورة المستخدمة في إنتاجه، ورغم هذا كله فالنتائج المتوصل إليها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب.

2-2-2) تطور الإنتاج السمكي:

يعد قطاع الصيد البحري وتربية المائيات من القطاعات الواعدة والهامة في التغذية الإنسانية، وكذا مساهمته في التنمية الاقتصادية الوطنية، كما أنه يساعد على تأمين احتياجات البلاد من مادة غذائية هامة، وكما هو معلوم فولاية أدرار لا تتوفر على حدود بحرية، لكنها تستطيع توفير إنتاج سمكي بإنشاء وزيادة مساحات لمخططات مائية طبيعية واصطناعية مخصصة لتربية الأسماك والمائيات، حيث قامت بتجربة هامة في هذا المجال، لكنها غير كافية، أين أحصت محطة الصيد البحري والموارد الصيدية للولاية الأسماك المنتجة بأحواض الفلاحين المربين بالولاية عبر 09 بلديات لعام 2015، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (05): الأسماك المنتجة بأحواض الفلاحين المربين بولاية أدرار

البلدية	نوع السمك	الإنتاج السمكي (بكلغ)
أدرار	البطي النيلي	4550
رقان	البطي النيلي + سمك القط	2210
اسبغ	البطي النيلي + سمك القط	1950
أولاد أحمد	البطي النيلي + سمك القط	1530
سالي	البطي النيلي	472
زاوية كنتة	البطي النيلي	270
تمنطيط	البطي النيلي	255
تيميمون	البطي النيلي	212
انزجمير	البطي النيلي	102
المجموع		11551

المصدر: محطة الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية أدرار، مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية بشار، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجزائر، 2016.

من بيانات الجدول أعلاه، يتضح أن الاستزراع السمكي مازال لم يحقق النتائج المُوضّية؛ حيث تم إحصاء لعام 2015 ما يساوي 11551 كغ، كما هو مبين في الجدول، وهذا الإنتاج قليل إذ ما قُورِنَ بعدد السكان، وسبب قلة الإنتاج ترجع إلى قلة الاستزراع من جهة، ومن جهة أخرى إلى حداثة التجربة وعدم وجود خبرة محلية كافية للتنمية وتطوير هذا التقنية، لذا يجب الاستعانة بالتجارب الرائدة في هذا الميدان، لرفع التحدي وبلوغ الأهداف المسطرة.

المحور الثاني: مشاكل ومعوقات تنمية القطاع الفلاحي في ولاية أدرار
يعد تحقيق الأمن الغذائي للسكان أحد أهم الركائز الأساسية والمهمة للقطاع الفلاحي، ما يعني القضاء التدريجي على أوجه النقص أو العجز الغذائي؛ لذا فإن الدولة الجزائرية تسعى بكل ما أمكن، لتوفير وتحسين مسألة الأمن الغذائي والتقليل أو الحد من التبعية الغذائية ما استطعت لذلك سبيلا؛ لكن الملاحظ أنه بالرغم من هذه المجهودات المبذولة والإجراءات المتخذة، إلا أن القطاع الفلاحي يواجه تحديات جمة، ومشاكل متعددة تعيق تطويره وتنميته.
ويمكن حصر المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية وتطوير القطاع الفلاحي بولاية أدرار في المجالات التالية:

1) المشاكل والتحديات التي تواجه التنمية الزراعية في مجال الموارد الفلاحية:

- استنزاف أحواض المياه الجوفية الناتج عن الضخ الجائر وتزايد نسبة الملوحة في المياه المستخرجة نتيجة للاستنزاف¹.
- تراجع منسوب مياه الفقرات لقلة الترميم المستمرة، وعدم كفاية اليد العاملة المؤهلة في هذا الميدان.
- تدهور الغطاء النباتي بسبب قلة الأحزمة الطبيعية والاصطناعية لسد الرياح ومكافحة التصحر للمناطق الزراعية أو المستصلحة.

¹ - دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدامات الأراضي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر 2007، ص 46.

- صغر وتفتت الحيازات الفلاحية، مما يرفع تكلفة الخدمات في وحدة المساحة من جهة، وتشتت المساحات المزروعة بنوع واحد مما يصعب عمليات المراقبة المركزية من قبل الجهات الفنية (المكافحة مثلاً).
- عدم أخذ دور المرأة الريفية بالاعتبار في إدارة الموارد الزراعية وعدم تأهيلها في هذا المجال.
- عدم رصد الاستثمارات بشكل يتوافق وحجم القطاع الزراعي ودوره في الناتج المحلي الإجمالي.
- نقص التأهيل الفني والرعاية الاجتماعية لفئة العمال الزراعيين المحليين العاملين بأجر مما أدى إلى تركهم العمل الزراعي ورحيلهم إلى المناطق الصناعية البترولية المجاورة، وحلول العمالة الوافدة غير الشرعية مكانهم.
- عدم الاستفادة من المياه الموجودة واستغلالها في زراعة مصدات الرياح لوقف زحف الرمال التي تتحرك وتغطي المناطق الصالحة للزراعة.
- 2) المشاكل والتحديات التي تواجه التنمية الزراعية في مجال موارد الإنتاج:
 - انخفاض الإنتاجية في قطاع الإنتاج النباتي لأسباب فنية تتعلق بضعف استخدام مدخلات الإنتاج المرتبطة بمستوى الإدارة، وضعف

- أو وعدم توافر الكوادر البشرية المدربة بالعدد الكافي على أساليب الإنتاج الحديثة، وأخرى تتعلق بنوعية المياه المتاحة للري¹.
- عدم توافر بعض مستلزمات الإنتاج بالمواصفات الجيدة ومن مصادر موثوق ومعتمدة، حيث لا يزال هناك نقص في البذور المحسنة لبعض المحاصيل الحقلية.
- عدم توفر في بعض الأحيان البذور والأسمدة الكافية في الوقت المناسب.
- ضعف كفاءة استخدام مدخلات الإنتاج من مياه وأسمدة ومبيدات وعدم تبني تقنيات الإنتاج الحديثة نتيجة لضعف خدمات الإرشاد الزراعي.
- انتشار بعض الأمراض النباتية كمرض البيوض الفطري الذي أصاب أشجار النخيل وقضى على الكثير منها، مما أدى إلى حرق النخيل المصابة حتى لا ينتشر هذا الوباء.
- انتشار الحشرات الضارة كدودة الطماطم، مما يؤدي إلى إفساد وتلف الكثير منها.
- هجوم أسراب الجراد وما تخلفه من خسائر.
- غزو النباتات الضارة للحقول، وما تلحقه هذه النباتات من أضرار وفنك بالنباتات النافعة.
- توفير بعض المنتجات الغذائية ملوثة، بسبب الاستخدام غير العلمي للأسمدة والمبيدات الحشرية.

¹ - دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدامات الأراضي في الدول العربية، نفس المرجع، ص 46.

○ عدم تغطية الإنتاج الحيواني بالكمية الكافية رغم أهميته كمورد لزيادة دخل المربين وتحسين التربة وتوفير اللحوم والألبان والأسمدة العضوية.

○ عدم توجيه الإنتاج بناء على حاجة الأسواق المحلية وإمكانية بيعه وطنيا و/أو تصديره و/أو تصنيعه من حيث الأنواع والأصناف والكميات والمواعيد، وغياب الزراعات التعاقدية لأغراض التصدير والتصنيع وذلك بسبب فشل نظام التسويق في توجيه وتحقيق الترابط بين الإنتاج والتسويق في إطار علاقة الاعتمادية المتبادلة في ما بينهما.

(3) المشاكل والتحديات التي تواجه التنمية الزراعية في مجال التسويق:

يعتبر التسويق الزراعي من أهم الموضوعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، حيث يعتمد نجاح هذا القطاع بشكل رئيسي على نجاح عمليات التسويق الزراعي، والتسويق في أي مجال هو الخطوة اللاحقة للإنتاج ولا فائدة من عملية الإنتاج إذ لم يسوق الإنتاج وبيع لضمان ديمومة المؤسسات الإنتاجية واستمرار عملية الإنتاج¹. فالتسويق في ولاية أدرار يعاني من عدة مشاكل وصعوبات يمكن تحديدها في النقاط التالية:

○ اتساع هوامش التسويق بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين نتيجة للوسطاء والمضاربين الذين يبالغون في استغلال الفلاحين ولا

¹ - على جذوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 199.

يكون العمل الزراعي ذا مردودية كافية لمعيشة لائقة للأسر الفلاحية الأمر الذي يؤدي لتركهم العمل الزراعي والهجرة إلى المناطق الحضرية.

- لا يوجد تنسيق بين التسويق الزراعي وبين مواقع الإنتاج الزراعي.
- ارتفاع نسبة الفقد والتلف في مراحل التسويق المختلفة.
- ضعف البنى التحتية للتسويق، خصوصا في مجال أسواق الجملة للخضر والفواكه وأسواق الماشية، وفي أسلوب ونظم إدارة هذه المرافق.
- ضعف استقرار الأسعار وارتفاع نسبة المخاطر السعرية لدى المنتجين.
- ضعف البنى التحتية للتسويق وضعف أساليب ونظم إدارة المرافق التسويقية.
- انتشار الأسواق التقليدية العشوائية والدورية التي تعتمد على عملية البيع بالتجزئة.
- التذبذب في أسعار المحاصيل الزراعية فالارتفاع والانخفاض في أسعار الحاصلات والمنتجات الزراعية الأخرى يمكن أن يحدث تغيرات في العمالة والأجور فمعظم تلك التأثيرات تسبب قلقا على ظروف السوق، ويرجع ذلك إلى غياب الكوادر المتخصصة في مسائل المتابعة للمنشآت الزراعية.
- عدم ارتباط الإنتاج بالطلب في السوق مع غياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال.
- لا توجد حماية للمنتجات الزراعية المحلية.

(4) في مجال السياسات الزراعية وإدارة وتسيير القطاع:

يمكن تحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية في مجال السياسات الزراعية وإدارة وتسيير القطاع وطنيا، وهي لا تختلف عنها محليا، في النقاط التالية:-

○ عدم مواكبة الاحتياجات التنظيمية مع التوجه نحو تبني الممارسات الجيدة.

○ عدم وجود سياسات فلاحية واضحة المعالم والأهداف تمكن الفلاح من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم، وفي حالة تفعيلها يجب أن تكون تلك السياسات مستقرة ومستمرة على المدى القصير والمتوسط.

○ عدم وجود الخطوط العريضة للممارسات الجيدة التي سيتم تبنيها وفق خطة زمنية بحيث تحقق الجهود المبذولة التكامل أثناء وضع البرامج التنفيذية لهذه الممارسات.

○ ضعف العائد في بعض المجالات في حال لم تتدخل الدولة في سد هذه الفجوة¹.

○ انعدام التكامل الفني بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

¹ - وفيقة حسين حسني، الممارسات الجيدة في الزراعة السورية، لقاء خبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الزراعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر، 23-25 أكتوبر 2007، ص 258.

○ افتقار سياسات الحكومة وخططها التنموية في المجال الزراعي للشمولية والتكامل والاستمرارية بما يؤمن لعملية التنمية الزراعية الاستقرار والبناء التراكمي والاستدامة، وقد نجم عن ذلك انصراف الحكومات إلى معالجة آثار المشاكل في قطاع الزراعة بدلا من معالجة أسبابها، ومن المعلوم أن معالجة أسباب المشاكل يعطي عملية التنمية والتطوير اتجاهاً تصاعدياً مستقراً ويقلل من عدد وحجم المشكلات ويسهل عملية رصدها وإمكانية التنبؤ بها والتعامل معها والسيطرة عليها، بينما يؤدي العكس إلى حلول آنية تعالج آثار الأزمات عند ظهورها مع بقاء أسبابها قائمة لتظهر مرة أخرى في وقت لاحق¹.

○ ضعف السياسات الزراعية؛ من حيث عدم تغطيتها لكافة المجالات وعدم تكاملها.

○ ضعف إدارة السياسات الزراعية خاصة في مجال آليات تطبيقها لضمان وصول فوائدها للفئات المستهدفة منها، ومتابعة نتائج هذه السياسات وتقييم آثارها.

○ محدودية الموارد المالية التي تحول دون تطبيق بعض السياسات الزراعية اللازمة أو إعطائها الزخم المطلوب سواء في مجال البنية التحتية أو الخدمات المساندة في مجال السياسات الداخلية وفي مقدمتها الدعم².

¹ - دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية، مرجع سابق، ص 49.

² - نفس المرجع، ص 49.

○ ضعف بنية أنظمة المعلومات الوطنية الزراعية واختلاف البيانات المؤسسة التي تجريها الإحصاءات، بالإضافة إلى ثبوت عدم دقة الكثير من البيانات في المجالات المختلفة من موارد وإنتاج وتسويق محلي وتجارة خارجية مما يضعف قدرة المخططين ومتخذي القرار على وضع الخطط واتخاذ القرارات على أسس سليمة، سواء على المستوى القطري أو القومي¹.

المحور الثالث: السبل الكفيلة بتنمية وتطوير القطاع الفلاحي بالولاية

قبل التطرق إلى السبل الكفيلة بتنمية وتطوير القطاع الفلاحي بالولاية، بوجدنا التعرف على واقع يتخبط فيه القطاع الفلاحي، وهذا من خلال قراءتنا لواقع (تقديم) القطاع الفلاحي بالولاية، حيث يمكن استنتاج ما يلي:

● فيما يتعلق بالإنتاج:

زيادة وتناقص وتذبذب، واستقرار لبعض الشعب، ما يدل على عدم وجود قاعدة ثابتة لوتيرة الإنتاج الزراعي الغذائي يمكن على أساسه تصنيف المجموعات السلعية، وبالأخص الإنتاج الحيواني.

● فيما يتعلق بالممارسات والسلوكيات:

ظهور سلوكيات وممارسات سلبية، بحيث أضحت وكأنها خصائص نمطية أصيلة في هذا القطاع، كاستفحال ظاهرة التلاعب والاحتيال من طرف المتطفلين على القطاع على المستوى القاعدي بحيث أساؤوا إلى

¹ - نفس المرجع، ص 49.

سمعتهم، وأضرروا بالفلاحين الحقيقيين، فغالبا ما نجدهم يستحوذون على نسبة كبيرة من الاعتمادات والقروض والتسهيلات دونما انتماء فعلي إلى القطاع الفلاحي، ولعل القضاء على هذه الظاهرة ليس بالمهمة المستحيلة، فمن الممكن تشديد الرقابة والمتابعة، من طرف الجهات المعنية على المستويات المحلية أو الأعلى إذا استلزم الأمر، بمطالبتهم بتسوية أوضاعهم أو تقديمهم إلى العدالة.

وكرد على هذا الواقع يمكن إدراج النقاط التي خلصت لها مديرية المصالح الفلاحية بالولاية، والتي رأت أنها مهمة وتعدُّ بالكثير، وبعدها مباشرة نقدم اقتراحات وتوصيات.

1) إستراتيجية القطاع¹:

إن استحداث محيطات فلاحية جديدة موجهة للاستثمارات الكبرى ستمكن المستثمرين من تجسيد مشاريع هامة في مختلف الشعب الفلاحية باستعمال النمط التكتيفي وفائق التكتيف في إنتاج الحبوب، الأعلاف، البقوليات وكذا الزراعات المحمية تحت البيوت البلاستيكية متعددة القباب، الزراعات الحقلية وتربية الحيوانات والتي ستمكن من استحداث أنشطة مندمجة في القطاع الفلاحي.

ترمي مبادرة إنشاء محيطات فلاحية مخصصة للاستثمارات الكبرى في جوهرها إلى استقطاب رؤوس الأموال وتوطين مشاريع استثمارية ضخمة بالمنطقة كفيلة بأن تساهم في تنويع سلة المنتجات

¹ - مدير المصالح الفلاحية، قطاع الفلاحة وإمكانيات الاستثمار، مرجع سابق، ص 44.

الفلاحية وتوفير المواد الأولية للصناعات الغذائية.

(2) الأهداف المسطرة¹:

إن الهدف الاستراتيجي للسياسة المعتمدة من طرف قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في إطار المخطط الخماسي 2015-2019، هو إرساء أسس الأمن الغذائي المستدام من خلال تعزيز المكتسبات المحققة وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع بهدف رفع المساحة المسقية إلى 70.000 هكتار في آفاق 2019. وسعياً وراء تجنيد الفلاحين، المربين وكذا المتعاملين الاقتصاديين من أجل تعجيل ديناميكية التنمية والرقى بالاستثمار، تم اتخاذ جملة من القرارات أهمها:

- توضيح إجراءات تسهيل الحصول على العقار الفلاحي واستصلاح الأراضي وتربية الحيوانات.
- تحفيز وتوجيه المستثمرين نحو المجالات ذات القابلية الاقتصادية والمردودية الأكيدة.

(3) النتائج المتوقعة²:

تعد بعض المكتسبات التي تم تحقيقها في الميدان خلال الخمسة عشرة الماضية بمثابة القاعدة الأساسية التي سوف تركز عليها السياسة الإستراتيجية المقبلة من أجل السير نحو تحقيق النتائج المرجوة وهي كالتالي:

¹- نفس المرجع، ص 46.

²- نفس المرجع، ص 47.

- ✓ تعزيز القدرات الكامنة الأساسية للولاية فيما يخص الشعب الفلاحية وربطها بالسياسة الوطنية للتنمية الفلاحية.
- ✓ وضع خريطة لترقية وتشجيع الاستثمارات في القطاع على المستوى المحلي (محفظة مشاريع استثمارية متخصصة).
- ✓ إطلاق مشاريع وإنشاء مستثمرات فلاحية متكاملة.
- ✓ إرساء جهاز متابعة وتقييم على مستوى الولاية.

خاتمة:

أن التسرع وأخذ إجراءات استعجاليه دون تشخيص شامل لواقع القطاع وعدم معرفة العقاقب والتحديات العارضة له مستقبلا بدقة، تجعل القطاع يعيش نوعا من الغموض والتخبط، ونستطيع القول أن أغلب المشاكل التي يعرفها القطاع تنبع من الإنسان كمخطط أو منفذ أو متابع بالدرجة الأولى، ليس مردها إلى العوامل المناخية أو الموارد الطبيعية أو الزراعية أو غيرها من الموارد الأخرى، بالرغم من وجاهتها. فإذا كانت السياسات الفلاحية تتأثر نتيجة لعدم توفر بعض الموارد مثلا، إلا أن سوء توظيف الموارد المتاحة هو الآخر قد يعرض القطاع الفلاحي للكثير من المشاكل والصعوبات، مما يعيق أداءه الطبيعي.

لذا، يجب على المعنيين تحمل مسؤولياتهم الكاملة اتجاه القطاع والسير به نحو التقدم والازدهار والوقوف أمام التحديات والصعوبات التي تعيقه بكامل الوسائل والإجراءات الناجعة، واتباع سياسات وبرامج جيدة ومدروسة وحازمة، تتميز بالاستمرارية والمتابعة.

- بالإضافة إلى هذا كله، هناك عوامل أخرى مساعدة تقف جنباً للعامل البشري بصفته المدير والمسير والمسؤول والقائد والعامل...الخ، تدفع بالقطاع نحو الأحسن والتي يمكن تحديدها في الآتي:
- ❖ وضع سياسات فلاحية واضحة المعالم والأهداف تمكّن الفلاحين والمستثمرين والفاعلين في هذا الميدان من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم والتمويل، كما يجب أن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة في المديين القصير والمتوسط على الأقل.
 - ❖ تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية وتوفير مستلزمات ذلك بشروط ميسرة.
 - ❖ الاستغلال الأمثل للمساحات التي بين النخيل، وذلك بزراعة بعض المحاصيل والأعلاف والخضروات.
 - ❖ تعزيز الإرشاد الفلاحي بالوسائل الضرورية لنشر المعرفة والتقنيات الجديدة لدى الفلاحين ومحاولة التقرب منهم لتسجيل مختلف انشغالاتهم ونشر الوعي الإرشادي عن طريق الخرجات الميدانية.
 - ❖ تعريب وتبسيط مختلف التقنيات الحديثة والتعليمية، والإجراءات التنظيمية والإدارية ليكون الجانب التحسيسي أكثر فعالية ومتجاوباً مع طبقة الفلاحين غير المتعلمين.
 - ❖ تنظيم أيام إعلامية ودراسية وتحسيسية حول القطاع وتقديمها في شكل مفهوم وواضح ومبسط.
 - ❖ تقديم حصص وبرامج الإرشاد الفلاحي بطرق مبسطة وسهلة ومفهومة وواضحة عبر إذاعة أدرار الجهوية.

- ❖ تحسين البنية الأساسية للتسويق في القرى والقصور.
- ❖ صيانة وترميم الفقارات والعناية بها، لكي لا يضيع إرثا حضاريا بالمنطقة، دون أن ننسى أو نهمل الجانب الإيكولوجي البيئي والاقتصادي لها.
- ❖ محاولة مكافحة الآفات الفلاحية بكافة أنواعها، واستخدام أساليب مثلى أكثر ملائمة لذلك، والبحث عن البدائل.
- ❖ صيانة وتعبيد الطرق وتوفير المسالك وتنظيم الأسواق المحلية.
- ❖ توفير الكهرباء للمستصلحات الفلاحية.
- ❖ إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات وتوسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية، وهذا أحد الأهداف الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.
- ❖ توسيع الأراضي القابلة للاستصلاح عن طريق تشجيع ومرافقة أصحاب الأراضي الغير مستغلة في تتمين مشاريعهم وإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات.
- ❖ تعزيز الاستفادة من البحوث العلمية في مجال الفلاحة، وتوسيع مراكز التعليم والتكوين الفلاحي عبر مختلف جهات الولاية.
- ❖ ترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي مدعم بشراكة نشيطة، خاصة في مجال استصلاح الأراضي الشاسعة في مختلف أنحاء الولاية.
- ❖ انفتاح الإدارة المحلية بانتهاجها لسياسة إعلامية نشطة.
- ❖ استعمال الطاقات البديلة المتجددة (الهوائية والشمسية) في عملية السقي وضخ المياه، إن توسيع استخدام هذا النوع من التقنيات في

- المجال الفلاحي، لن يؤدي إلى تحسين المردود فحسب، بل سيسمح أيضا بالحفاظ على البيئة والمحيط وذلك باستعمال طاقة نظيفة.
- ❖ الاستمرار في تقديم القروض والدعم الحكومي للمزارعين الذين أثبتوا نجاحهم أو بذلوا مجهودا معتبرا، وتقييم النتائج المتوصل إليها لمعرفة نقاط الضعف والقوة.
- ❖ إتباع الأساليب الصحيحة في عملية التسميد الزراعي للمحافظة على خصوبة التربة ورفع مقدرتها الإنتاجية.
- ❖ الاهتمام بإجراء العديد من الأبحاث الجغرافية والزراعية والاقتصادية في المنطقة حتى يتم التعرف على أكبر قدر ممكن من السلبات والمعوقات التي تعيق التنمية الزراعية، وعلى ذلك الأساس يتم التعامل معها لإيجاد الحلول المناسبة لها.
- ❖ الإسهام في تفعيل دور النشاط الزراعي وذلك بوضع بعض الأسس كدروس علمية يستفاد منها في برا مج مستقبلية تُتيح للمزارعين الاستخدام الأمثل للموارد الأرضية.
- ❖ الاهتمام بالتنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بالعمالة الزراعية وتتم هذه الآلية من خلال النهوض بالمستوى التعليمي المهني للفلاحين.

قائمة المراجع:

- (1) أفاق التنمية الصحراوية، وقائع الملتقى الدولي حول الفلاحة الصحراوية المنعقد بولاية أدرار من يوم 23 إلى يوم 26 نوفمبر 1988.
- (2) دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر 2007.
- (3) وفيقة حسين حسني، الممارسات الجيدة في الزراعة السورية، لقاء خبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الزراعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر، 23-25 أكتوبر 2007.
- (4) مدير المصالح الفلاحية، قطاع الفلاحة وإمكانيات الاستثمار، مداخلة مقدمة في إطار اليوم التوجيهي لترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي بولاية أدرار، دار الثقافة لولاية أدرار، يوم 23 ماي 2016.
- (5) مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار (إحصائيات)، 2016.
- (6) تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار للموسم الفلاحي 2013-2014.
- (7) مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار، يوم الإرشاد الفلاحي، دار الثقافة لولاية أدرار، يوم 01/10/2016.
- (8) محاور التنمية الفلاحية بالمناطق الصحراوية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر 1982.

- 9) محطة الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية أدرار، مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لولاية بشار، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجزائر، 2016.
- 10) مصلحة الإحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار، 2006.
- 11) مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الفلاحية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار، 2016.
- 12) على جذوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 13) فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010.
- 14) رشيد مالكي، تمويل القطاع الفلاحي عن طريق الاعتماد الإيجاري حالة الجنوب الغربي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والتنمية، جامعة وهران 2008-2009.

15) TAFER ZOHEIR, « Première évaluation du PNDAR dans le sud Algérien », Mémoire pour obtenir le diplôme de Magister en développement rural, Institut National D'Agronomie, Alger 2003-2004.